خلال الجلسات الخمس السابقة

«بيان»: البورصة تحقق 400 مليون دينار مكاسب

بعد خسائرها الحادة التي سجلتها في الأسابيع السابقة على وقع الأحداث الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة في الفترة المنقضية، تمكنت بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي من الارتداد وتحويل مسارها نحو الصعود، محققة مكاسب جماعية لمؤشراتها الثلاثة عوضت بها جزء من خسائرها السابقة؛ وقد تمكن السوق من تحقيق هذه المكاسب بدعم من عمليات الشراء الانتقائية التي تركزت على بعض الأسهم القيادية، خاصة بعد أن شهدت تلك الأسهم انخفاضات حادة في الأسابيع الماضية، بالإضافة إلى المضاربات السريعة التي كانت حاضرة خلال بعض الجلسات اليومية من الأسبوع، والتي شملت بدورها العديد من الأسهم الصغيرة، وهو الأمر الذي أعطى بعض الدعم لمؤشر السوق السعري، والذي كانت مكاسبه أقل نسبياً من نظيريه الوزني وكويت 15 اللذان استفادا من تكثيف عمليات الشراء التي شهدها السوق خلال الأسبوع على الأسهم القيادية. وقد اجتمعت مؤشرات السوق الثلاثة على تحقيق المكاسب الأسبوعية لأول مرة منذ شهرين تقريباً، وتحديداً منذ منتصف شهر سبتمبر الماضي، وهو ما جاء نتيجة الدعم الذي تلقاه السوق من القوى الشرائية القوية التي تركزت على الأسهم التشغيلية والثقيلة، مما دفع المؤشرات الثلاثة إلى تحقيق مكاسب أسبوعية جيدة نسبياً، لاسيما مؤشر كويت 15 الذي تمكن من تحقيق ارتفاع نسبته 1.74%، وهي أعلى نسبة ارتفاع أسبوعي يحققها المؤشر منذ أكثر من شهر، وتحديداً منذ الأسبوع المنتهي في 5 أكتوبر المنقضي.

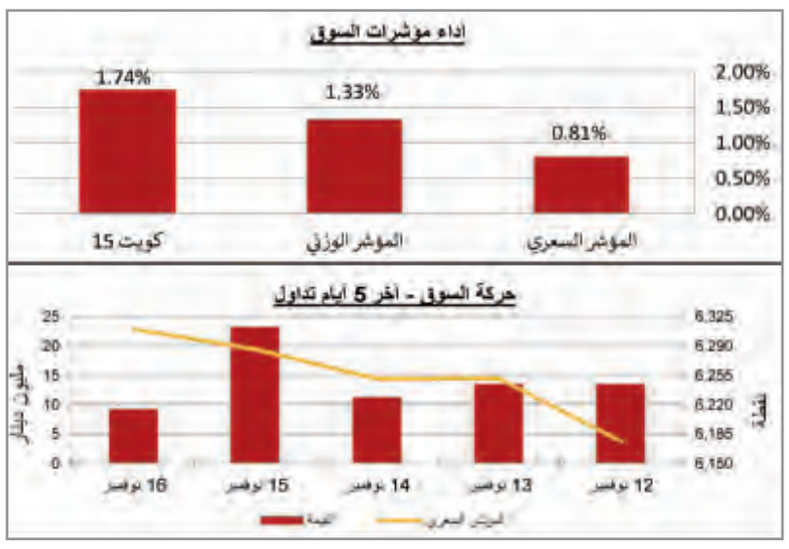

اداء مؤشرات السوق

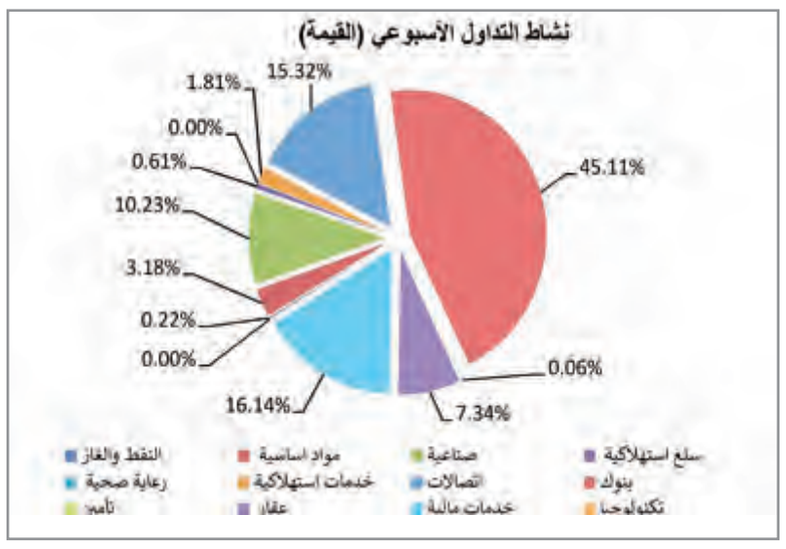

نشاط التداول الاسبوعي

- القيمة الرأسمالية للسوق وصلت 26.97 مليار دينار بعد أن كانت 26.57 مليار دينار
- انخفاض اسعار 59 سهما وارتفاع 72 من أصل 157 مدرجاً في السوق الرسمي
- انتهاء المهلة القانونية الممنوحة للشركات المدرجة في السوق للإفصاح عن نتائجها المالية
- سبعة من قطاعات بالبورصة سجلت نمواً في مؤشراتها فيما تراجعت مؤشرات ثلاثة قطاعات

السوق الرسمي

من جهة أخرى، شهد الأسبوع الماضي ارتفاع أسعار 72 سهماً من أصل 157 سهماً مدرجاً في السوق الرسمي، وذلك بالمقارنة مع الأسبوع الذي سبقه، في حين انخفضت أسعار 59 سهم، مع بقاء 26 سهم بدون تغير؛ وقد أدى ذلك إلى تحقيق البورصة لمكاسب بما يزيد عن 400 مليون دينار كويتي خلال الجلسات الخمس السابقة، حيث وصلت قيمتها الرأسمالية إلى 26.97 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 26.57 مليار دينار كويتي في الأسبوع قبل السابق، وهو ما يعني أن السوق قد نجح في تحقيق مكاسب أسبوعية نسبتها 1.51% على صعيد قيمته الرأسمالية الإجمالية، الأمر الذي عزز من مكاسبه منذ بداية العام الجاري لتصل إلى 6.14%، وذلك بالمقارنة مع نهاية عام 2016، حيث بلغت آنذاك 25.41 مليار د.ك. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

هذا وشهد الأسبوع الماضي انتهاء المهلة القانونية الممنوحة للشركات المدرجة في السوق للإفصاح عن نتائجها المالية لفترة التسعة أشهر المنقضية من العام 2017، ومع نهاية الأسبوع وصل عدد الشركات التي أعلنت عن نتائجها إلى 151 شركة، وذلك من أصل 157 شركة مدرجة في السوق الرسمي، وقد حققت تلك الشركات ما يقرب من 1.52 مليار دينار كويتي أرباحاً صافية عن فترة التسعة أشهر المنقضية من العام الجاري، بارتفاع نسبته 15.79% عن أرباح نفس الشركات لذات الفترة من العام 2016، والتي بلغت حينذاك 1.31 مليار دينار كويتي.

وعلى صعيد أداء بورصة الكويت بالمقارنة مع أداء أسواق الأسهم الخليجية خلال الأسبوع المنقضي، فقد شغلت البورصة المرتبة الثانية في ترتيب أسواق الأسهم الخليجية من حيث نسبة المكاسب المسجلة بعد سوق مسقط للأوراق المالية، حيث حقق مؤشرها السعري نمواً أسبوعياً نسبته 0.81%، في حين بلغت نسبة نمو مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية 1%، من جهة أخرى، كان سوق أبو ظبي للأوراق المالية وبورصة قطر هما الأكثر خسارة خلال الأسبوع، حيث سجل مؤشرهما تراجعاً أسبوعياً نسبته 1.11% و 0.76% على التوالي.

حركة التداول

وبالعودة إلى أداء البورصة خلال الأسبوع الماضي، فقد أظهرت حركة التداول خلال الأسبوع الماضي أن السوق قد تمكن من تحويل اتجاهه نحو المنطقة الخضراء واستطاعت مؤشراته الثلاثة من تحقيق المكاسب الجماعية بعد ثلاثة أسابيع متتالية من الخسائر، وذلك بدعم من القوى الشرائية التي كانت حاضرة في معظم الجلسات اليومية من الأسبوع، والتي تركزت على بعض الأسهم القيادية، خاصة بعد التراجعات الكبيرة التي منيت بها تلك الأسهم في الآونة الأخيرة، بالإضافة إلى المضاربات السريعة التي استهدفت بعض الأسهم الصغيرة. هذا ولم يكن اللون الأحمر غائباً في التأثير على أداء السوق خلال الأسبوع الماضي، إذ شهدت بعض الجلسات اليومية عمليات بيع وجني أرباح دفعت مؤشرات السوق الثلاثة إلى المنطقة الحمراء، وهو الأمر الذي خفف من مكاسب السوق الأسبوعية بعض الشيء.

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد شهدت الجلسة الأولى من الأسبوع انخفاض مؤشرات السوق الثلاثة بشكل واضح على إثر عمليات البيع العشوائية التي استهدفت الكثير من الأسهم في مختلف القطاعات، وسط انخفاض نشاط التداول بالمقارنة مع الجلسة السابقة، لاسيما على صعيد السيولة النقدية التي تراجعت بنسبة بلغت 28.13% لتصل إلى 13.49 مليون دينار كويتي. هذا وتمكن السوق في الجلسة التالية من تحقيق مكاسب جيدة نسبياً، واستطاعت مؤشراته الثلاثة أن تعوض جزء كبير من خسائرها التي سجلتها في الجلسة السابقة، وذلك بدعم من عودة القوى الشرائية في السيطرة على مجريات التداول مرة أخرى، وسط تركيز المتداولون على الأسهم الصغيرة.

أما في جلسة منتصف الأسبوع، فقد شهد السوق تباين أداء مؤشراته الثلاثة، حيث واصل المؤشرين الوزني وكويت 15 تحقيق المكاسب للجلسة الثانية على التوالي بدعم من عمليات الشراء التي استهدفت بعض الأسهم القيادية، فيما سبح المؤشر السعري عكس التيار وأنهى تداولات الجلسة في المنطقة الحمراء متأثراً بعمليات جني الأرباح السريعة التي شملت بعض الأسهم الخاملة.

وفي جلسة يوم الأربعاء، تمكنت مؤشرات السوق الثلاثة من تحقيق مكاسب جماعية بدعم من الشراء الانتقائي وعمليات التجميع التي شملت طيفاً واسعاً من الأسهم من مختلف الأوزان، وذلك وسط ارتفاع واضح لمؤشرات التداول، خاصة على صعيد السيولة النقدية التي سجلت نمواً نسبته 106.58% لتصل إلى 23.17 مليون دينار كويتي. هذا وواصل السوق تحقيق المكاسب الجماعية لمؤشراته الثلاثة في جلسة نهاية الأسبوع، والتي شهدت أداءً متذبذباً مائلاً للارتفاع، حيث جاء ذلك بدعم من استمرار العمليات الشرائية في السيطرة على مجريات التداول، وسط تراجع كبير لنشاط التداول خلال الجلسة، حيث انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 35% تقريباً، في حين نقصت قيمة التداول بنسبة 60% تقريباً.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6،309.31 نقطة، مسجلاً مكاسب نسبتها 0.81% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 1.33% بعد أن أغلق عند مستوى 402.96 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 925.96 نقطة بارتفاع نسبته 1.74% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي.

أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة مكاسب المؤشر السعري منذ نهاية العام المنقضي إلى 9.76%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني حوالي 6.02%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 4.63%، مقارنة مع مستوى إغلاق عام 2016. هذا وقد شهد السوق تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 43.25% ليصل إلى 14.11 مليون د.ك. تقريباً، كما سجل متوسط كمية التداول انخفاضاً نسبته 34.87%، ليبلغ 79.49 مليون سهم تقريباً.

مؤشرات القطاعات

سجلت سبعة من قطاعات بورصة الكويت نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات ثلاثة قطاعات، مع بقاء قطاعي الرعاية الصحية والتكنولوجيا بدون تغيير. وقد جاء قطاع السلع الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره عند 936.01 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 4.27%. تبعه قطاع النفط والغاز في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 3.11% بعد أن أغلق عند 955.05 نقطة. في حين شغل قطاع الصناعية المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره نمواً أسبوعياً بنسبة بلغت 2.51، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 1،754.41 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع الخدمات الاستهلاكية والذي أغلق مؤشره عند 942.44 نقطة مسجلاً زيادة نسبتها 0.13%.

من جهة أخرى، تصدر قطاع التأمين القطاعات التي سجلت تراجعاً، حيث أقفل مؤشره عند 984.58 نقطة بخسارة نسبتها 6.10%، وجاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية بعد أن تراجع مؤشره بنسبة بلغت 4.68% مقفلاً عند 533.40 نقطة، في حين كان قطاع العقار هو الأقل انخفاضاً، إذ تراجع مؤشره بنسبة 0.19% مغلقاً عند 903.88 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 143.15 مليون سهم تقريباً شكلت 36.02% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 90.60 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 22.80% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 21.79% بعد أن وصل إلى 86.62 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 45.11% بقيمة إجمالية بلغت 31.83 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 16.14% وبقيمة إجمالية بلغت 11.39 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الاتصالات، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 10.81 مليون د.ك. شكلت 15.32% من إجمالي تداولات السوق.

البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة تواصل تطبيع سياساتها

آفاق النمو العالمي تتحسن ولكن يبقى التضخم دون المستوى المطلوب

نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي

أسواق الأسهم

قال تقرير البنك الوطني الصادر أمس السبت أنه مع استمرار تحسن آفاق النمو العالمي، واصلت البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة تطبيع سياساتها على الرغم من استمرار التضخم في تسجيل مستويات دون المستهدفة. وقد بدأ النشاط الاقتصادي أكثر قوة خلال الأشهر الأخيرة في معظم الاقتصادات الكبرى، لاسيما في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. ففي الولايات المتحدة، ساعدت وعود الإصلاح الضريبي التي تقدم به الحزب الجمهوريفي تعزيز النمو. وقد نتج عن ذلك مواصلة الأسهم ارتفاعاتها لمستويات قياسية جديدة. إلاأنه مع هذا النمو القوي، لم يتمكن التضخم من تسجيل أي زخماً إضافياً في الأشهرالأخيرة. ورغمذلك، لم تتغير البنوك المركزية من توجهها نحو تطبيع سياساتها النقدية.

كما تبدو الظروف الاقتصادية في الولايات المتحدة قوية بصفة عامة، مع توافر مؤشرات تؤيد تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2017.وقد كان نمو الناتج المحلي الإجمالي قويا في الربع الثالث من عام 2017، بمعدل سنوي بلغت نسبته 3%إذارتفع إلى نسبة 2.3%على أساس سنوي. وتشير توقعات الحاليةللبنك الاحتياط الفيدرالي في اتلانتا إلى بلوغ مستوى النمو إلى معدل سنوي يبلغ 4.5%في الربع الرابع من عام 2017، مما قد يرفع النمو إلى نسبة 3% تقريباًخلال العام بالكامل 2017. واتسمت عدد من المؤشرات الرائدة بقوة الأداء بصفة خاصة، بما في ذلك طلبات السلع الرأسمالية والمؤشر الصناعي لمعهد إدارة الموارد الأمريكي. الأمر الذي يدل على تزايد التفاؤل وارتفاع الاستثمار. كما واصل سوق العمل تعافيه. وأظهر تقرير التوظيف الأخير توفير 261 ألف وظيفة جديدة في أكتوبر وتراجعت معدلات البطالة إلى 4.1% وهو أدنى مستوىلها على مدى 17 عاما.

ويأتي انتعاش الاقتصاد الأمريكي على خلفية إمكانية التحفيز المالي الناتج عن خطط الإصلاح الضريبي للرئيس دونالد ترامب. ومنذ انتخاب الرئيس ترامب العام الماضي، انتابت الأسواق حماسة شديدة بشأن بعض مقترحاته الاقتصادية. وبينما سادت بعض المخاوف من عدم تحقيق ترامبأية تشريعات جديدة تذكر، إلا أن اللهجة قد تغيرت في الأسابيع الأخيرة وخاصة فيما يتعلق بالإصلاح الضريبي. وبطبيعة الحال، تتوقع الأسواق أن يقدم الاقتراح تحفيزاً ماليا جيدا للاقتصاد، بالإضافة إلى أنه قديحسنبيئة الأعمال للشركات على المدى الطويل. وفي واقع الأمر، كشف المشرعون مؤخرا عن خطة ضريبية شاملة، والتي قد يقوم ترامب باعتمادها خلال العام الحالي أو مطلع العام المقبل.

وعلى الرغم من قوة النشاط الاقتصادي، فقد فشل التضخم في اكتساب أي قوى دافعة. كما جاء نمو الأجور في أكتوبر مخيبا للآمال. حيث تراجع نمو أجور الموظفين إلى 2.3%على أساس سنوي في أكتوبر بعد أن شهد معدلات أقوى خلال الشهرين السابقين. كما جاء معدل التضخم الأساسي دون التوقعات في شهر سبتمبر. وارتفعت الأسعار الأساسية بنسبةتغير شهرية بلغت 0.1% فقط، على الرغم من أن الوتيرة السنوية كانت ثابتة عند مستوى 1.7%على أساس سنوي. وكان التضخم في مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي، وهو منأهم المؤشرات التي يحرص مجلس الاحتياط الفيدرالي على متابعتها، ضعيفاً أيضاً في سبتمبر.

وقد ألمح الاحتياط الفيدرالي إلى أنهمنغيرالمرجحأنيؤديضعف التضخم إلى عرقلة تطبيع السياسة النقدية. وفيبدايةالأمر،خشى المحللون من أن انخفاض التضخم قد يمنع الاحتياط الفيدرالي من رفع أسعار الفائدة في ديسمبر. إلاأن الأسواق أصبحت الآن على يقين من ارتفاع أسعار الفائدة في ديسمبر. وفي حين أن هذا التغيير يعزى جزئياًللعلامات الواضحة الدالةعلىقوة النمو، إلا أن الاحتياط الفيدرالي قد أوضح أيضاً أنهلنيتأثر بضعف بيانات الأسعار. وفي الوقت الذي ازداد فيه يقين السوق بشأن رفع أسعار الفائدة في ديسمبر، إلاأناغلبيةالآراءتد ورحولتراوحعددمراترفعالفائدةمنمرتينإلى ثلاثخلالالاثنيعشرشهراًالمقبلة، مما يعني رفع الفائدة بواقع مرة أو مرتين فقط في عام 2018. ويعد هذا الأمر أقل تفاؤلاً من متوسط توقعات الاحتياط الفدرالي برفع الفائدة ثلاث مرات بواقع 25 نقطة مئوية في عام 2018. وفي ذات الوقت، فإن اختيار البيت الأبيض لجيرومباول لقيادة مجلس الاحتياط الفيدرالي ابتداء من فبراير 2018، يعد بمثابة تأكيد للمحللين أنه من المرجح عدم إجراء أي تغييرات في نهج السياسة النقدية بعد انتهاءفترةولاية رئيسة مجلس الاحتياط الفيدرالي الحالية جانيت يلين.

مصرف الراجحي يرسم ابتسامة على وجوه الأطفال في مستشفى بيت عبدالله

جانب من الزيارة

نظّم مصرف الراجحي – فرع الكويت يوم السابع عشر من نوفمبر الحالي زيارة إلى بيت عبدالله وذلك في إطار نشاطات المسؤولية الاجتماعية التي يحرص المصرف على إقامتها وكنشاط خيريّ مميّز لإدخال الفرح والسرور إلى قلوب الأطفال المصابين بأمراض مستعصية.

تضمّن النشاط برنامجاً كاملا ، بدأ البرنامج في الساعة الثانية ظهراً، ثم تم الانتقال إلى منطقة الألعاب المظللةالمفتوحة في مستشفى بيت عبد الله،لممارسة ألعاب ومسابقات ممتعة وشيقة، وقد تنوّعت هذه الألعاب حسب أعمار الأطفال الحاضرين. من ثم استكملنا البرنامج فيقاعة العرض المسرحي لمشاهدة عرضاً سحرياً وألعاب خفّة الحركة والتي لاقت إعجاب الأطفال حيص أظهر تفاعلهم ونشاطهم عن مدى سعادتهم.وجدير بالذكر أن كافة الخدمات المقدمة اتسمت بما يناسب منظور الأطفال واحتياجاتهم، واختتم النشاط بالتقاط صور تذكاريّة.وفي نهاية اليوم،شارك فريق موظفي مصرف الراجحي الأطفال بالهدايا التذكارية.

ذكر مشرف التسويق والعلاقات العامة في مصرف الراجحي محمد الفزيع "هذا النشاط يندرج ضمن مسؤوليتنا تجاه المجتمع بكل فئاته ، ونحن نرى في ضحكة الأطفال وسعادتهم طاقة ودافع لنا لمزيد من العطاء، وسنواصل في المصرف نشاطاتنا المشابهة وفعل كل ما بوسعنا للقيام بواجبنا تجاه مجتمعنا ووطننا الحبيب الكويت".

طاقمها سيعلن الفائز على متن الطائرة

«طيران الجزيرة» تكافئ مسافريها إلى دبي بقسائم شرائية قيمتها 500 درهم

أطلقت "طيران الجزيرة"، حملة جديدة ومميّزة ابتداء من 5 نوفمبر ولغاية 29 نوفمبر 2017 لمكافأة المسافرين على رحلاتها المتجهة من الكويت إلى دبي.

وتوفّر الحملة الجديدة لكل المسافرين الذين يحجزون رحلاتهم من الأحد إلى الأربعاء، فرصاً لدخول السحب تلقائياً على قسيمة شرائية بقيمة 500 درهم إماراتي، للاستفادة منها في السوق الحرة بمطار دبي الدولي.

وسيحصل المسافرون إلى دبي خلال فترة الحملة على تجربة ممتعة، حيث سيعلن طاقم الطائرة فائزاً في كل رحلة، ويتسلم قسيمة التسوّق في السوق الحرة بدبي، إحدى أبرز الأسواق في المنطقة، والتي تعد أكبر مشغل لشركات التجزئة في العالم.

كما يتمتّع مسافرو "طيران الجزيرة" إلى دبي بمزايا استثنائية أخرى، حيث توفّر لهم رائدة شركات الطيران الكويتية الخاصة منخفضة التكلفة، ثلاث رحلات يومياً إلى محطة الركاب رقم 1 في مطار دبي الدولي، الطريق الأسرع والأكثر ملاءمة لخروج سهل وسريع من المطار.

ويستفيد المسافرون إلى دبي من مزايا خدمة "Park|Fly" المجانية الخاصة بطيران الجزيرة خلال هذه الحملة، وهي الخدمة الأولى في المنطقة التي تتيح للعملاء تجنب الازدحام في مواقف مطار الكويت الدولي، وإيقاف سياراتهم في مواقف "PARK|FLY" على بعد كيلومتر واحد من محطة الركاب، وتسجيل الدخول بمنتهى السهولة، إضافة إلى توفير حافلة خاصة لنقلهم إلى المطار.

وبمناسبة الإعلان عن الحملة الجديدة، قال الرئيس التنفيذي في شركة طيران الجزيرة، السيد روهيت راماشاندران، إن الشركة توفر من خلال هذه الحملة تجربة جاذبة للغاية لرجال الأعمال والسيّاح، على حد السواء، للسفر إلى دبي، ما يجعل الرحلة أسهل وأكثر متعة لهم، كما تتيح لهم توفير أكبر قدر ممكن من الوقت خلال رحلتهم، لافتاً إلى أن هذه الحملة تجعل السفر إلى دبي مع "طيران الجزيرة" أكثر متعة.

ومن خلال تتويجها بجائزة "شركة الطيران الأكثر التزاماً بالمواعيد في المنطقة"، يمكن للعملاء ضمان الوصول إلى وجهتهم بكل سهولة وراحة بال وفي الوقت المحدد، كما تأتي هذه الخطوة من طيران الجزيرة بالتزامن مع حصدها جائزة "أفضل شركة طيران منخفضة التكلفة للعام 2017" في جوائز أعمال الطيران بدبي، وذلك تقديراً للخدمة المميّزة التي توفرها للعملاء في المنطقة.